



الشركة السعودية المصرية للاستثمار والتمويل ش.م.م
SAUDI EGYPTIAN INVESTMENT & FINANCE CO.S.A.E

٥٦ أ شارع جامعة الدول العربية - المهندسين - الجيزة ت: ٣٧١٠٤٦٨١ - ٣٧١٠٤٦٨٢ فاكس: ٣٧١٠٤٦٨٣

56 A Gameat Al Dowal Al Arabia - Mohandesseen CR : 810310 Giza - Tel.: 37604681 - 37604682 Fax : 37604683

صادر رقم : ٢٩

السادة / إدارة الافصاح
البورصة المصرية

تحية طيبة وبعد ..

نتشرف بأن نرفق لكم طيه تقرير تأكد مستقل عن مدى الالتزام بقواعد حوكمة
الشركة والمعد بواسطة مراقب حسابات الشركة عن عام ٢٠٢١ والوارد لنا بتاريخ
اليوم .

وتفضلوا بقبول وافر الاحترام ،،،

مسئول علاقات المستثمرين

مصطفى عطيه عبد العزيز



تحريرا في ٢٠٢٢/٢/١٧

تقرير تأكد مستقل عن مدى الالتزام بقواعد حوكمة الشركة

إلى السادة / مجلس إدارة شركة السعدية المصرية للاستثمار والتمويل
إلى السادة / الهيئة العامة للرقابة المالية
المقدمة

قمنا باختبار تقرير مدى الالتزام بقواعد الحوكمة المعد بواسطة إدارة شركة السعدية المصرية للاستثمار والتمويل عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١.

مسئولية الإدارة
فيما عدا ما سيتم مناقشته في الفقرة التالية، فنحنص مسئوليتنا في اختبار المعلومات الواردة في تقرير مدى الالتزام بقواعد الحوكمة وإيداء استنتاج في ضوء الاختبارات التي تم أدائها وقد قمنا باختبار تقرير مدى الالتزام بقواعد الحوكمة طبقاً للمعيار المصري للمعيار التأكيد رقم (٣٠٠٠) " مهام التأكيد بخلاف مراجعة أو فحص معلومات مالية تاريخية" ويتطلب هذا المعيار الالتزام بمتطلبات السلوك المهني بما فيها متطلبات الاستقلالية، وتخطيط وأداء عملية التأكيد للحصول على تأكيد بأن تقرير مدى الالتزام بقواعد الحوكمة خالي من أية تحريفات هامة ومؤثرة.

مسئولية المراجع

فيما عدا ما سيتم مناقشته في الفقرة التالية، فنحنص مسئوليتنا في اختبار المعلومات الواردة في تقرير مدى الالتزام بقواعد الحوكمة وإيداء استنتاج في ضوء الاختبارات التي تم أدائها وقد قمنا باختبار تقرير مدى الالتزام بقواعد الحوكمة طبقاً للمعيار المصري للمعيار التأكيد رقم (٣٠٠٠) " مهام التأكيد بخلاف مراجعة أو فحص معلومات مالية تاريخية" ويتطلب هذا المعيار الالتزام بمتطلبات السلوك المهني بما فيها متطلبات الاستقلالية، وتخطيط وأداء عملية التأكيد للحصول على تأكيد بأن تقرير مدى الالتزام بقواعد الحوكمة خالي من أية تحريفات هامة ومؤثرة.

ويشمل اختبار تقرير مدى الالتزام بقواعد الحوكمة الحصول بصورة أساسية على الأدلة من واقع الملاحظة والاستفسارات من الأشخاص المستقلين عن إعداد تقرير مدى الالتزام بقواعد الحوكمة والإطلاع على المستندات عندما يكون ذلك مناسباً وغيرها من إجراءات جمع الأدلة المناسبة وتشمل هذه الإجراءات ما يلي:

- الحصول على تقرير مدى الالتزام بقواعد الحوكمة عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ المعد وفقاً للنموذج الصادر من قبل الهيئة العامة للرقابة المالية والدليل المصري لحوكمة الشركات المعتمد من مجلس الإدارة.
- مقارنة مكونات تقرير مدى الالتزام بقواعد الحوكمة مع مكونات النموذج الصادر من قبل الهيئة العامة للرقابة المالية المعد وفقاً للدليل المصري لحوكمة الشركات الصادر بموجب قرار مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية رقم ٨٤ المؤرخ في ٢٦ يوليو ٢٠١٦ وتعديلاته.

- الحصول علي النظام الأساسي للشركة بمكونات التقرير فيما يخص الجمعية العامة ومجلس الإدارة.
- الحصول علي لائحة العمل المعتمدة من مجلس الإدارة، التي تتضمن تحديد مهام اللجان المنبثقة من مجلس الإدارة ومدة عملها والصلاحيات الممنوحة لها خلال هذه المدة.
- الحصول علي تشكيل مجلس الإدارة خلال العام وموافقة الجمعية العامة والجهات الرقابية.
- الحصول علي موافقة مجلس الإدارة علي تشكيل اللجان خلال العام.
- الحصول علي الهيكل التنظيمي المعتمد من مجلس الإدارة لإدارات الشركة المختلفة.
- الحصول علي تقرير مجلس الإدارة السنوي طبقاً لما ورد بقانون الشركات رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ولائحته التنفيذية.
- الحصول علي الإفصاح الدوري للمعلومات (المالية وغير المالية) للبورصة المصرية.
- الاطلاع علي محاضر لجنة المراجعة المنعقدة خلال العام.

ونحن نعتقد أن الأدلة التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتوفير أساس لاستنتاجنا.

وقد أعد هذا التقرير لتقديمه إلي الهيئة العامة للرقابة المالية بناءً على تكليف إدارة الشركة، و ليس لأي غرض آخر. وبالتالي فهو لا يصلح للاستخدام إلا للغرض الذي أعد من أجله.

أساس إبداء استنتاج متحفظ

- ورد بتقرير الحوكمة عدم قيام الشركة بتشكيل بعض اللجان وفقاً لمتطلبات الدليل المصري لحوكمة الشركات والمتمثلة أهمها في لجنة الترشيحات، لجنة المكافآت، لجنة إدارة المخاطر، لجنة الحوكمة بالإضافة إلى عدم تواجد بعض الإدارات بالهيكل التنظيمي للشركة وفقاً لمتطلبات الدليل المصري لحوكمة الشركات والمتمثلة في إدارة الحوكمة وإدارة المخاطر وإدارة الالتزام، وقد قامت الشركة في التقرير بتبرير عدم تشكيل تلك اللجان والإدارات بسبب عدم حاجة الشركة لهم.
- ورد بتقرير الحوكمة قيام الشركة بالعرض على مجلس الإدارة إمكانية تعيين أعضاء مجلس إدارة مستقلين وفقاً لمتطلبات الدليل المصري لحوكمة الشركات.
- ورد بتقرير الحوكمة قيام مدير إدارة المراجعة الداخلية بالشركة بتولي مهام مسئول علاقات المستثمرين نظراً لصغر حجم العمل بالشركة وصغر حجم الاستثمار على أسهم الشركة في البورصة وبالتالي عدم الحاجة لتعيين مسئول علاقات مستثمرين منفرد.
- ورد بتقرير الحوكمة عدم وجود لوائح معتمدة بالشركة لتنظيم أعمال اللجان المنبثقة من مجلس الإدارة حيث تم التوضيح بالتقرير أن اختصاصات لجنة المراجعة محددة بقانون سوق المال رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ واختصاصات لجنة الاستثمار محددة بقرار من مجلس إدارة الشركة والمتمثلة في تحديد سلطات التصرف لعمليات الشراء أو البيع.
- ورد بتقرير الحوكمة أن عدد أعضاء لجنة الاستثمار ٢ عضو فقط وجاري القيام بتعيين عضو ثالث لاستيفاء متطلبات الدليل المصري لحوكمة لشركات في هذا الشأن.

الاستنتاج

فيما عدا تأثير ما سبق، فإن تقرير مدي الالتزام بقواعد الحوكمة المشار إليه أعلاه يعبر بعدالة ووضوح - في جميع جوانبه الهامة - عن مدي التزام الشركة بقواعد الحوكمة خلال السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ استناداً إلي التعليمات الصادرة عن الهيئة العامة للرقابة المالية والدليل المصري لحوكمة الشركات الصادر من مركز المديرين المصري والقوانين والقرارات ذات العلاقة.

مراقب الحسابات

أ. د. محمد عبد العزيز حجازي

Crowe د. عبد العزيز حجازي وشركاه

القاهرة في ١٧ فبراير ٢٠٢٢